

تحرك عاجل

ينبغي الإفراج عن صحفي تمت تبرئته

في 25 ديسمبر/كانون الأول 2024، قضت محكمة الاستئناف الجزائرية المتخصصة في عدن ببراءة الصحفي أحمد ماهر. إلا أن النيابة الجزائرية المتخصصة اشترطت للإفراج عنه تقديم ضامن لديه "ضمانة تجارية"، وهو شرط لم تستطع أسرته تأمينه. وكانت المحكمة الجزائرية المتخصصة قد حكمت على أحمد ماهر، في 28 مايو/أيار 2024، بالسجن أربع سنوات عقب محاكمة فادحة الجور، بتهمة نشر أخبار كاذبة ومضللة، وهي جريمة لا يعترف بها القانون الدولي، وتزوير وثائق هوية. ينبغي الإفراج عن أحمد ماهر فوراً.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

اللواء عيروس الزبيدي

رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي

إكس: AidrosAlzubidi@

السيد اللواء عيروس الزبيدي،

تحية طيبة وبعد...

مع الترحيب بالحكم الصادر عن محكمة الاستئناف الجزائرية المتخصصة في عدن ببراءة الصحفي أحمد ماهر، البالغ من العمر 29 عامًا، يساورني القلق بسبب عدم الإفراج عنه حتى الآن، بعد أن طلبت النيابة الجزائرية المتخصصة تقديم ضامن لديه "ضمانة تجارية"، وهو شرط لم تستطع أسرته تأمينه. وكانت المحكمة الجزائرية المتخصصة قد حكمت على الصحفي أحمد ماهر، في 28 مايو/أيار، بالسجن أربع سنوات عقب محاكمة فادحة الجور، بتهمة نشر أخبار كاذبة ومضللة، وهي جريمة لا يعترف بها القانون الدولي، وتزوير وثائق هوية.

وقد أمضى أحمد ماهر أكثر من عامين رهن الاحتجاز، وتعرّض خلال هذه الفترة لسلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. كما حُرّم، أثناء احتجازه، من الحق في إعداد دفاع كافٍ، وفي الاستعانة بمحامٍ من اختياره، وفي افتراض البراءة وعدم تجريم الذات، ما جعل احتجازه

تعسفياً.

في 6 أغسطس/آب 2022، اقتحمت قوات الأمن من مركز شرطة دار سعد، التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي، وهو سلطة الأمر الواقع، منزل أحمد ماهر بحي دار سعد بدون إظهار مذكرة اعتقال، وضربوه بأعقاب بنادقهم، كما اعتدوا على أفراد آخرين من أسرته. وبعد القبض عليه، احتُجز في مركز شرطة دار سعد لأكثر من شهر، مُنع خلاله من تلقي زياراتٍ من أسرته ومن التواصل مع محامٍ. وبحسب ما ذكره أحد أقرباء أحمد ماهر، فإنه كان يتعرّض يوميًا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة بأساليب تضمنت الضرب والإيهاام بالغرق والصعق الكهربائي وعمليات الإعدام الوهمية. إضافة إلى ذلك، هُدد بتعريض أفراد من أسرته للإيذاء، ومن بينهم زوجته وابنته الرضيعة، وذلك لإرغامه على "الاعتراف" بتورطه في هجوم وقع على مركز شرطة دار سعد في مارس/آذار 2022. وخلال إحدى جلسات المحاكمة أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في عدن، يوم 6 مارس/آذار 2023، أخبر أحمد ماهر القاضي بتعرّضه للتعذيب وابتزاز "اعترافه" بالإكراه، إلا أن القاضي لم يأمر بالتحقيق في ذلك. كما حرمت السلطات أحمد ماهر من تلقي الرعاية الصحية، بما في ذلك لعلاجه من إصابات في منطقة السرة نتيجة تعذيبه.

وفي ديسمبر/كانون الأول 2022، بدأت محاكمة أحمد ماهر أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بتهمتي نشر معلومات كاذبة ومضللة وتزوير وثائق هوية. وحُكّم إلى جانب مجموعة من المُحتجزين الآخرين المتهمين بتنفيذ هجوم على مركز شرطة دار سعد في مارس/آذار 2022، على الرغم من أن النيابة لم تقدم أي دليل يشير إلى تورطه في الهجوم، بحسب ما ذكره محاميه. كما أُرجئت جلسات محاكمته عدة مرات، ومُنع من التواصل مع محاميه طوال فترة احتجازه، إلى أن صدر الحكم ببراءته أخيرًا في جلسة أمام محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة، يوم 25 ديسمبر/كانون الأول 2024.

إنني أهاب بالمجلس الانتقالي الجنوبي، الذي يمثّل سلطة الأمر الواقع، أن يُفرح فورًا عن أحمد ماهر، وأن يفتح تحقيقًا في ادعاءاته بالتعرّض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، من أجل محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

في 4 سبتمبر/أيلول 2022، نشر مركز شرطة دار سعد مقطع فيديو ظهر فيه أحمد ماهر، وتداولته منصات التواصل الاجتماعي ووسائل إعلام إخبارية محلية. في مقطع الفيديو، الذي حللته منظمة العفو الدولية، يبدو

أن أحمد ماهر "يعترف" بارتكاب جرائم جنائية، بما في ذلك تزوير وثائق هوية لأفراد من الجيش، ويعلمه بمخططات لاغتيال جنرالين من الجيش بالمجلس الانتقالي الجنوبي. وبحسب ما ذكره محاميه، فإن النيابة ليست من طلب تصوير مقطع الفيديو، الذي ينتهك حقه في افتراض البراءة، ولم يُصوّر في حضورها. وبعد أيام قليلة من نشر مقطع الفيديو، استجوب أحد أفراد النيابة الجزائرية أحمد ماهر في مركز شرطة دار سعد بحضور أفراد من قوات الأمن بالمركز، وقد شارك أفراد قوات الأمن المذكورين جميعًا في تعذيبه وفقًا لما ذكره أحد أقربائه. وخلال استجوابه أمام النيابة، تراجع أحمد ماهر عن "اعترافه" مُشيرًا إلى أنه أرغم على الإذلاء به تحت وطأة الإكراه، وطلب إحالته لتلقي العلاج الطبي. وطلبت النيابة من مدير مركز الشرطة إحالة ماهر لتلقي العلاج، إلا أن الطلب قُوبل بالرفض. وفي 15 سبتمبر/أيلول 2022، نُقل أحمد ماهر إلى سجن بئر أحمد، حيث لا يزال مُحتَجَرًا حتى اليوم.

وارتكبت جميع أطراف النزاع في اليمن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، شملت الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والمحاكمات الجائرة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2023، ذكر فريق الخبراء المعني باليمن التابع للأمم المتحدة أن القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي إما تحتجز الصحفيين والنشطاء الذين يوجّهون إليها انتقادات علنية أو تعرّضهم للاختفاء القسري أو تهددهم، وتُترغّمهم على التوقيع على "اعترافات" أو الإذلاء بها. ووثّق الفريق أيضًا أن القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي تقوم بتعذيب المُحتَجَرين بصورة ممنهجة في السجون الرسمية والسرية.

وفي يوليو/تموز 2018، نشرت منظمة العفو الدولية تقريرًا عن حالات الاختفاء القسري والانتهاكات خلال الحجز المرتكبة على أيدي قوات الأمن التي تدعمها الإمارات العربية المتحدة، بما فيها قوات الحزام الأمني بجنوب اليمن. واتضح أن العديد من الاعتقالات تقوم على شبهات لا أساس لها أو تأتي على خلفية تصفية حسابات شخصية. وكان من بين المُستَهْدَفِين مقاتلون سابقون خاضوا معارك عام 2015 لهزم الحوثيين في الجنوب وإبعادهم عنه وأصبح يُنظر إليهم لاحقًا على أنهم مصدر تهديد، إلى جانب مؤيدي وأعضاء من حزب الإصلاح الموالي للرئيس السابق عبد ربه منصور هادي، وهو فرع جماعة الإخوان المسلمين في اليمن، ونشطاء ومنتقدين لقوات التحالف.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العربية أو الإنكليزية.

ويمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 31 مارس/آذار 2025.

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضّلة: أحمد ماهر (صيغ المذكر).

رابط التحرك العاجل السابق:

[/https://www.amnesty.org/ar/documents/mde31/8177/2024/ar](https://www.amnesty.org/ar/documents/mde31/8177/2024/ar)